الأنباء
الاحد 24 يونيو 2012

البراك: على حكومة المبارك إصدار مرسوم بحل مجلس 2009 .. أما دعوته للانعقاد فهي خطيئة كبرى

قال النائب مسلم البراك: منذ صدور قرار المحكمة الدستورية باعادة مجلس 2009 اعلنت الاغلبية البرلمانية استقالتها لانه لا يشرفنا ان ننسب الى مجلس الخزي والعار، مجلس القبيضة، والاستقالة قدمت للأمة التي اسقطت هذا المجلس الساقط الشرعية والدستور.

واضاف البراك في تصريح صحافي: وعلى الحكومة الحالية برئاسة الشيخ جابر المبارك ان تسارع باصدار مرسوم حل هذا المجلس – مجلس 2009 – اما اي حديث آخر عن اصدار مرسوم بدعوة مجلس 2009 للانعقاد فهو خطيئة كبرى سيتحمل تبعاتها بشكل مباشر الشيخ جابر المبارك.

مسلم البراك

الحكومة ليست بحاجة إلى أن تؤدي القسم أمام المجلس لأن حله عمل تنفيذي لا يحتاج القيام به القسم أمامه

وتابع البراك: كما ان قيام رئيس الحكومة ووزرائه بالقسم امام هذا المجلس الذي اسقطه الشعب الكويتي وافقده الشرعية في حال ان تمت دعوته للانعقاد عن طريق رئيسه، فهو خطيئة اكبر.

وزاد البراك: والحكومة ليست بحاجة اطلاقا الى ان تؤدي القسم امام هذا المجلس الساقط لان حل المجلس هو عمل تنفيذي لا يحتاج القيام به القسم امامه.

واختتم البراك تصريحه بقوله: ان الشعب الكويتي الحر الأبي لا يمكن ان يقبل بان تطأ اقدام القبيضة قاعة عبدالله السالم مرة اخرى قبل اجراء انتخابات جديدة، ويقرر بعد ذلك الشعب ما يريد لانه مصدر السلطات جميعا، فنحن كشعب شركاء حقيقيون في الحكم والمال العام، شاء من شاء وأبى من أبى.

خلال أولى ندواتها في ديوان الطبطبائي

«برلمانيون من أجل سورية».. انتصرت للشعب السوري

أقامت رابطة برلمانيون من اجل سورية اولى ندواتها وذلك ظهر امس في ديوان النائب السابق وليد الطبطبائي وبمشاركة النائب عادل المعاودة من البحرين وخالد الظاهر من لبنان بالاضافة الى النائب السابق محمد هايف وعادل الدمخي.

من جانبه ذكر نائب رئيس مجلس النواب البحريني ان ما يحصل في سورية هو باختصار حرب بين الخير والشر، مشيرا الى انه سيدعم الشعب السوري لمواجهة الطغيان والظلم الذي يتعرض له من النظام البعثي، مبينا في الوقت نفسه ان ارادة الشعوب ستنتصر قريبا وهذا لا يتحقق الا بدعم الشعوب الخليجية والعربية.

وقال المعاودة ان خامئني خطب خطبة باللغة العربية من اجل ثورة مصر، مشيرا الى انه لم يره يلقي اي خطبة من اجل سورية، حتى وان كانت باللغة الفارسية، مؤكدا في الوقت نفسه ان الامور التي تحصل في سورية يقشعر لها البدن.

وقال النائب السابق وليد الطبطبائي ان مجلس الشعب السوري جزء من النظام، مشيرا الى انه لن يكون هناك اي اتصال معه، مؤكدا انه سيتم تركيز الجهود في الضغط على البرلمانيين في الصين وروسيا.

عادل المعاودة ود. وليد الطبطبائي ومحمد هايف خلال الندوة (اسامة ابو عطية)

وذكر الطبطبائي ان الشعب السوري شعر بالاحباط واليأس من تجاهل الشعوب للمأساة التي يعانونها يوميا من قتل وتعذيب وتهديد، مشيرا الى ان الشعب السوري بحاجة للدعم المادي والمعنوي ومن ثم فان على الجميع نصرة اخوانهم في سورية، مؤكدا في الوقت نفسه ان المراقبين الذين ارسلوا لسورية كان وجودهم وعدمه واحدا.

وبين النائب السابق محمد هايف ان تخاذل وتواطؤ العالم ساهم بشكل كبير في ابادة الشعب السوري من خلال المجازر والقتل اليومي للنساء والاطفال وكبار السن، مشيرا الى ان ايران وروسيا والصين هم من يمدون النظام البعثي بالأسلحة والمال، مبينا في الوقت نفسه ان هذا النظام الذي يركز على القتل دون ان يفرق بين الكبير والصغير سيسقط لا محالة.

وقال هايف انه على الشعوب الانتصار للشعب السوري، مشيرا الى ان مؤسسة برلمانيون لأجل سورية لن تكون الاخيرة في نصرة الشعوب المستضعفة وذكر النائب اللبناني الدكتور خالد الظاهر ان الشعب السوري يستغيث بالعالم لانقاذه من النظام البعثي الذي يقتل شعبه، مشيرا الى انه يجب على العالم باسره الوقوف بشكل جدي لوقف المجازر قبل فوات الاوان.

وقال د.عادل الدمخي انه بعد دخول مراقبين من الأمم المتحدة الى سورية زاد القتل، مشيرا الى ان الكارثة هي مطالبة كوفي انان ايران بالتدخل كوسيط وهذا امر مؤسف مبينا في الوقت نفسه انه يفتخر بان يكون احد الداعمين والناصرين للشعب السوري.

● عبدالله البالول

الدقباسي يبعث برسائل للمنظمات الدولية ينتقد موقفهم من سورية

وجه رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي امس رسائل إلى بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة وجميع المنظمات الإنسانية والدولية ورؤساء برلمانات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ينتقد فيها الصمت الدولي إزاء المجازر التي تحدث في سورية.

وقال الدقباسي - في تصريح صحافي على هامش اجتماعات مكتب البرلمان العربي في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - إنه أكد في الرسالة كفى: تنكيلا وقمعا وإلى متى صمت العالم الذي جعل النظام السوري يستمر في جرائمه؟

وطالب الدقباسي في رسالته العام للأمم المتحدة بضرورة إحالة الجرائم والمجازر التي يرتكبها النظام السوري ضد الشعب السوري الى محكمة الجنايات الدولية ومحاسبة السوريين المتسببين عن هذه المجازر والمذابح.

كما دعا إلى تشديد العقوبات السياسية والاقتصادية على النظام حتى يرضخ لإرادة الشعب، واستخدام كل الوسائل الممكنة لحماية وإنقاذ الشعب السوري من عمليات القتل والتنكيل المستمرة.

وأشار الدقباسي في رسالته إلى المجزرة البشعة التي شهدتها منطقة الحولة والتي راح ضحيتها أكثر من 110 أشخاص معظمهم من الأطفال والنساء والأبرياء العزل الذين تم تقييدهم ثم ذبحهم بآلات حادة.

وقال في رسالته إن الأمم المتحدة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن تتخلى عن سياسات المهل والمبادرات والبيانات التي لم تعد تجدي نفعا، مضيفا أن البرلمان العربي يربأ بكل من الأمم المتحدة والجامعة العربية أن تكونا غطاءين أو شاهدي زور على جرائم النظام السوري الذي يحتمي بالفيتو الروسي واستخدامه للأسلحة الروسية والايرانية في محاولة منه للقضاء على الثورة.

ودعا الدقباسي في رسالته الأمم المتحدة إلى الاعتراف بالمجلس الوطني السوري كممثل شرعي للشعب السوري ودعمه بكل الوسائل الممكنة حتى يتحرر الشعب السوري.

كما دعا الدقباسي مجلس الأمن إلى اتخاذ المزيد من التدابير والاجراءات الرامية لردع النظام والتخلي عن المبادرات وسياسات المهل والبيانات التي لم تعد تجدي نفعا.

وطالب الدقباسي البرلمان الروسي بحث حكومته للكف عن دعم ممارسات النظام السوري والذي فقد شرعيته ومصداقيته، كما ناشد البرلمان الصيني مساندة الشعب السوري في مقاومة الظلم والقهر.

ودعا الدقباسي المجلس الدولي لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني الدولية والإقليمية إلى توفير كل وسائل الدعم والمساندة للشعب السوري.

من جانبه، قال المستشار طلعت حامد الأمين العام للبرلمان العربي إن اجتماع مكتب البرلمان برئاسة علي الدقباسي ناقش وضع اللمسات الأخيرة على عملية الانتقال إلى مرحلة البرلمان العربي الدائم، وكيفية التحضير لإقامة البرلمان في ضوء الرسالة التي أرسلها رئيس البرلمان العربي لرؤساء البرلمان العربي لتسمية أو انتخاب أعضاء البرلمانات العربية في البرلمان العربي، وقد جاءت ردود من سبع دول عربية، أكدت فيها الأعضاء الذين سيمثلونها في البرلمان العربي.

علي الدقباسي

طالبت بحل مجلس 2009 عن طريق إجراءات دستورية

أسيل العوضي: مقاطعة الجلسات هي الخيار إن كان الهدف حل مجلس الأمة

قالت النائبة في مجلس الامة 2009 د.أسيل العوضي ان الاستقالة من المجلس يجب ان تقدم مكتوبة الى رئيس المجلس وليست شفاهة عبر وسائل الاعلام حتى يتم قبولها، موضحة انه لابد ان تكون الجلسات منعقدة لأن البت فيها يأتي فقط من المجلس في حال انعقاده.

وقالت د.العوضي، في تصريح في حسابها على موقع «تويتر»، ان الاستقالة لا تؤدي بالضرورة الى حل المجلس والا لكانت الخيار الامثل لكتلة المقاطعة عندما كان حل المجلس مطلبا ملحا لهم، حتى ان استقال 49 عضوا في الوقت الراهن، مطالبة بحل مجلس 2009 عن طريق اتباع اجراءات دستورية كي لا تتكرر اخطاء الماضي، رافضة استمرار عقد جلساته.

وأشارت د.العوضي الى ان تقديم الاستقالة مكتوبة في الوقت الراهن هو اقرار باستمرار عقد الجلسات ومطالبة ضمنية بعقدها كي يتم البت في الاستقالات مع غياب ضمان الحل، وزادت بالقول: هنا تكون مقاطعة الجلسات اوقع وابلغ اثرا ومبررا سليما للحكومة كي ترفع كتاب عدم التعاون لتعذر انعقاد الجلسات، اما في حال تراجع الحكومة عن حل مجلس الامة وتوافر النصاب القانوني لعقد الجلسات وانعقادها بالفعل، فسيكون خيار الاستقالة مطروحا.

واضافت: اذا كان الهدف المنشود هو حل مجلس الامة، فالمقاطعة هي الخيار الامثل، وتكون الاستقالة هي الخيار الامثل في حال انعقاد الجلسات.

د.أسيل العوضي

أبورمية يحذر وزير الداخلية من التراخي في تنفيذ الأحكام القضائية

حذر د.ضيف الله أبورمية وزير الداخلية من عدم تطبيق القانون والتسويف بالاحكام القضائية من خلال الاهمال او التراخي في تنفيذ الحكم القضائي الصادر بحق محمد الجويهل والذي لايزال حرا طليقا رغم صدور حكم قضائي بحبسه.

وقال أبورمية يبدو ان سيادة القانون لدى وزير الداخلية لها اكثر من معيار فهو شديد في تطبيقه على بعض الافراد ومتراخ كما هو واضح مع البعض الاخر فصدور الحكم القضائي ضد هذا المذنب مر عليه اكثر من اربعة ايام ومكان تواجده معلوم لدى وزارة الداخلية، فلم التأخير والمماطلة في القاء القبض عليه وتسليمه للعدالة لتنفيذ الحكم الصادر بحقه؟

واضاف أبورمية حينما تعدى علينا هذا المذنب واستمر في تطاوله آلينا على انفسنا التزام الصمت وعدم الرد عليه لنبتعد عن شريعة الغاب والتزاما منا بالمسار القانوني ولايماننا بأن السيادة للقانون وان الحقوق تسترد بسيف القانون المصلت على الجميع ولكن وزير الداخلية بهذا التصرف والتعمد بعدم القاء القبض عليه قد ضرب بسيادة القانون عرض الحائط.

واختتم أبورمية تصريحه محذرا وزير الداخلية من محاولة غض الطرف عن هذا المذنب في حال محاولته الهروب خارج البلاد او المماطلة في تطبيق القانون عليه ويجب على وزير الداخلية اثبات اصراره على تطبيق الاحكام القضائية من خلال القاء القبض فورا على مدمر الوحدة الوطنية والمتعدي على كرامات المواطنين والا فسوف نعتبره شريكا وداعما ومؤيدا له.

د.ضيف الله أبورمية

بيان

أصدر «برلمانيون من أجل سورية» بيانا جاء فيه: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

قال الله تعالى: (إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض) وقال سبحانه: (وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر)، وقال عزّ وجلّ: (والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقا لهم مغفرة ورزق كريم).

وجاء عن رسول الله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضا»، وقال ايضا: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».

أما بعد، فلا يخفى على أحد ما يقوم به الشعب السوري المجاهد الصابر من ثورة بطولية ضد النظام الديكتاتوري الذي يحكم سورية منذ خمسين عاما ويسوم اهلها سوء العذاب، ينحر اطفالهم، ويهتك اعراضهم، ويهدم بيوتهم.

وهي الثورة المباركة التي انطلقت منذ 15 شهرا، ولن تتوقف بإذن الله تعالى حتى يحقق هذا الشعب المجاهد اهدافه في الحرية والكرامة والاستقلال الذي ينشده الشعب السوري بجميع طوائفه.

ولقد أدرك البعيد قبل القريب والعدو قبل الصديق حجم الفظائع التي يرتكبها النظام السوري المجرم ضد ابناء هذا الشعب السوري البطل في محاولة يائسة لتصفية الثورة وقمعها، إلا أنها ما زادته إلا صبرا وثباتا وعزيمة على استكمال الثورة وإنجاحها، وقد اعتصم اهلنا في الشام بالله عزّ وجلّ فلم يعبأوا بخذلان بعض الحكومات العربية ولا تآمر وخداع القوى الدولية، بل أوى الشعب السوري الى الركن الشديد سبحانه وتعالى ثم الى الصادقين الاحرار.

وإننا اذ نرصد بكل فخر بطولات هذا الشعب الأبي وضربات الجيش السوري الحر الباسلة ضد قوات النظام ومرتزقته المحليين والمستوردين، فإن قلوبنا تقطر دما وهي تتابع ولوغ النظام المتوحش في دماء الأبرياء وهتك اعراض الحرائر واستباحة المدن وضربها بكل ما هو مدمر بإجرام بلغ نحر الاطفال والشيوخ وحرق الأحياء تحت نظر المجتمع الدولي بكل مواقفه المتناقضة ظاهريا، والموافقة باطنيا للنظام وأهدافه، هذه الجرائم التي كشفت تورطا اقليميا خطيرا في الجرائم المنهجة في القتل والتنكيل والاستباحة ضد اهلنا في سورية بدوافع عقدية موغلة في التعصب والكراهية الطائفية.

ولقد أدرك الجميع ان المواقف الدولية المتناقضة سواء بإرسال المراقبين الصم البكم العمي او بفرض العقوبات التي لا تمس قدرات النظام، هي مواقف لا تهدف الى اسقاط النظام او حتى تخفيف قبضة القمع والتدمير المسلطة على المدن المنكوبة، بل تعطى المهل بعد المهل للنظام منذ 15 شهرا عله ينجح في تصفية الثورة، لكنها وبفضل الله وحده لا تزداد إلا قوة واصرارا.

في ظل هذا، تداعى عدد من النواب اعضاء المجالس البرلمانية الدولية نحو تشكيل هيئة «برلمانيون من أجل سورية»، لتقوم بتنسيق المواقف والجهود الشعبية والبرلمانية نحو دعم ومساندة الشعب السوري وهو يخوض بصبر وجلد ثورته المباركة حتى نهايتها لتخرج سورية المنكوبة من أتون الاستبداد الى فضاء الحرية والكرامة.

إن هيئة برلمانيون من اجل سورية تعمل لمساندة الشعب السوري في المجالات التالية:

1ـ حث الشعوب والمنظمات الأهلية على مؤازرة الشعب السوري ودعمه بكل الوسائل المتاحة لينال حريته.

2ـ الطلب من الحكومات العربية والمنظمات الدولية ذات الصلة تحمل مسؤولياتها لحماية الشعب السوري من قمع النظام وآلته العسكرية والبوليسية والحزبية عبر اجراءات فعالة ونافذة التأثير كحظر الطيران وحماية اجواء المدن، والتدخل لوقف جرائم النظام عملا بالشرائع الدولية التي الزمت هذه المنظمات بالتدخل في دول اخرى عانت بعض ما يعانيه الشعب السوري الآن.

3ـ دعم حق الشعب السوري في تقرير مصيره وممارسة التعبير عن الرأي بحرية كاملة، وفي تمكينه من صوغ نظام حكم يضمن حريته.

4ـ دعم حق الشعب السوري في الدفاع عن نفسه ضد بطش النظام وذلك عبر دعم المقاومة الشعبية للتصدي لشر جيش النظام وشبيحته ومن يدعمه من القوى الاقليمية والدولية.

5ـ العمل على تخفيف محنة الشعب السوري عبر الاستعجال في توفير الإغاثة بأنواعها للنازحين في الداخل والخارج الذين فاق عددهم الملايين ويتزايد على مدار الساعة.

6ـ تقديم الدعم الاعلامي لقضية الشعب السوري الأبي وإيصال صوته الحر الى العالم وفضح جرائم النظام.

7ـ الطلب من برلمانات الدول العربية والمنظمات البرلمانية الاقليمية والدولية تقديم كل الدعم الممكن لقضية سورية.

8ـ مساندة ودعم وترشيد جهود الشعب السوري السياسية في إعداد نفسه لمرحلة ما بعد إسقاط النظام بإذن الله تعالى، وهي مرحلة صعبة تتطلب مساندة معنوية وسياسية كبيرة لتمكين سورية من اعادة صوغ الدولة والمؤسسات السياسية والتخلص من الآثار السلبية لخمسين عاما من الحكم الديكتاتوري.

9ـ البدء بإعداد مشروع اعادة اعمار سورية الحرة في البنية التحتية والاقتصادية ولاسيما المدن والأحياء المتضررة.

10ـ العمل على تضميد جراح الشعب السوري المعنوية وما اصابه من آلام ومعاناة.

هذا، وإننا واثقون بالله تعالى انه ناصر الشعب السوري مهما طالت مسيرته الى هذا النصر والتي يمكن ان تختصر في الزمن والدماء والمعاناة بقدر ما يتفاعل الجوار العربي والاسلامي والدولي، لذا فإن اي جهد في الاتجاهات التي سبق ذكرها سيسهم في تسريع وتعجيل النصر السوري بإذن الله تعالى.

وهذا كله واجب شرعي اسلامي وإنساني علينا وليس فيه منة، بل اننا نستشعر الاثم والتقصير في أننا لم نبذل بعد القدر الواجب الممكن من المساندة والدعم لأهلنا في سورية.

النواب المؤسسون
برلمانيون من أجل سورية
الرئيس: النائب عادل المعاودة (البحرين)
أمين السر: النائب محمد هايف المطيري (الكويت)
الناطق الرسمي: النائب د.وليد الطبطبائي (الكويت)
وعضوية كل من:

- النائب د.خالد الضاهر (لبنان)
- النائب د.جمعان الحربش (الكويت)
- النائب عبدالحليم مراد (البحرين)
- النائب علي الدقباسي (الكويت)
- النائب علي زايد (البحرين)
- النائب اسامة المناور (الكويت)
- النائب محمد العمادي (البحرين)
- النائب علي احمد (البحرين)
- النائب د.عادل الدمخي (الكويت)
- النائب عبدالحكيم الشمري (البحرين)
- النائب حسن الدوسري (البحرين)
- النائب معين مرعبي (لبنان)

دشتي يقترح عدم السماح بالترشح إلا لمن استوطن أهله الكويت قبل 1920

توجه المرشح السابق ـ عضو مجلس 2012 الذي تقرر بطلانه ـ المحامي د. عبدالحميد دشتي بمناشدة الى صاحب السمو الأمير ان يصدر مرسوما بضرورة بتعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة بحيث لا يسمح الا للكويتي بصفة اصلية بالترشح في انتخابات مجلس الامة وعدم السماح للمجنسين بالترشح، ليتماشى القانون مع الدستور وقانون الجنسية الكويتي دون المساس بنظام الدوائر الانتخابية حتى لا تحدث ازمة في البلاد. وتقدم دشتي باقتراح بقانون واقترح على صاحب السمو الامير ان يتبناه في مرسوم بضرورة بتعديل نص المادة (19) من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة ليكون نصها كالتالي: «يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الأمة أن يكون اسمه مدرجا في أحد جداول الانتخابات وأن يكون من أب كويتي بصفة أصلية انحدر من آباء وأجداد استوطنوا الكويت قبل عام 1920».

وقال دشتي في اقتراحه: نظرا لما شاب التجربة البرلمانية رقابة وتشريعا من عوار وانحدار في الأداء البرلماني أدى إلى تكرار الأزمات المتعاقبة التي تمر بها مسيرتنا الديموقراطية وخشية من أيلولة مقادير التشريع والرقابة لأيد قد تعبث بها نظرا لعدم اكتمال ولائها وفق الوارد بالمذكرة التفسيرية للمادة 82 من الدستور وهو الأمر الذي دعانا لاقتراح هذا المشروع الذي نرى من خلاله الحل والبعد عن الأزمات البرلمانية التي مررنا بها وجعلتنا نعيش حالة من الارتباك السياسي لذا نتقدم بهذا المشروع لوضع أمانة التشريع والرقابة بأيد تخاف على دولة الكويت وتضع مصلحتها العليا على رؤوس الأشهاد. مشروع بتعديل المادة (19) من القانون رقم 35 لسنة 1962 فى شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة ـ تنص المادة (19) من القانون رقم 35 لسنة 1962 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة على أنه: «يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الأمة أن يكون اسمه مدرجا في أحد جداول الانتخاب». ـ وبمطالعة نص هذه المادة وفق الوارد بها تحديدا نجد أن المشرع اشترط فيمن يرشح نفسه لانتخابات مجلس الأمة أن يكون اسمه مدرجا في أحد جداول الانتخابات وبالتالي نجد أن هذه المادة وفي وضعها الحالي جاءت بالمخالفة لنص المادة (82) من الدستور الكويتي والتي اشترطت في البند (أ) منها أن يكون المرشح لمجلس الأمة كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون والمعنى هنا واضح ونحن نقصده ونصر عليه حيث ان الدستور اشترط وفق نص المادة (82) منه أن يكون المرشح كويتيا بصفة أصلية بمعنى أن يكون المرشح من أب كويتي بصفة أصلية ومنحدرا من أصول كويتية ولم يكتف بذلك فحسب بل أضاف شروطا أخرى مقررة وفقا لقانون الجنسية الذي قرر في مادته الأولى حينما عرفت الفرد الكويتي بصفة أصلية بأنه هو من يكون فرعا انحدر من أصول توطنت بالكويت قبل عام 1920 وليس ذلك فحسب بل حافظوا على إقامتهم العادية، وأضافت المادة الثانية من قانون الجنسية وعرفت الكويتي بصفة أصلية بأنه من ولد في الكويت أو في الخارج لأب كويتي. ـ وعليه تكون المادة (19) من قانون الانتخابات الحالي جاءت بالمخالفة للدستور وقانون الجنسية فجعلت لكل من مضى على تجنسه 20 عاما الحق في الانتخاب والترشيح وبالتالي خالفت نص المادة (82) من الدستور والمذكرة التفسيرية لها والتي بينت من هو الشخص الكويتي بصفة أصلية وأبانت مدى الاختلاف بينه وبين الشخص الذي اكتسب الجنسية بطريق التجنس.

د. عبدالحميد دشتي